قياس أثر التمويل القطاعي في صافي ربح المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في مصرف الأسرة السوداني للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٨)

م.د. سالم سوادي حمود
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الإمام جعفر الصادق
salmhmooed0101@gmail.com

المستخلص:

سعى البحث إلى معرفة أثر التمويل القطاعي في صافي ربح المصارف الإسلامية، ودور الجهة الممولة في ذلك، والتي تم تناولها في البحث من خلال العينة مصرف الأسرة السوداني، وللمدة الزمنية من (٢٠١٣-٢٠١٨).

عليه بُني البحث على فرضية أساسية مفادها (من المتوقع أن تكون هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل القطاعي وصافي ربح مصرف الأسرة السوداني)، ولغرض تحقيق ذلك تم تطبيق الأسلوب الوصفي والتحليلي في تحديد العلاقة بين متغيرين البحث باستخدام برنامج (Eviews-9)، وفقاً للأساليب الإحصائية (اختبار سكون السلاسل الزمنية اختبار "ديكي-فوللر"، وقياس التكامل المشترك "اختبار انجل-غراينجر")، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي في تفسير متغيرات البحث واثبات الفرضية.

وقد توصل البحث إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرين البحث (التمويل القطاعي وصافي الربح) لعدم معنوية معلمات النموذج الإحصائية، وذلك وفقاً لما اظهره تحليل (انجل-غراينجر)، أوصى البحث في ضرورة رفع القدرة التمويلية لمصرف الأسرة من خلال تعزيز رأس المال المصرفي واستقطاب مساهمين آخرين، لينعكس ذلك إيجابياً في العملية التنموية وتحقيق العائد المصرفي الملائم.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي القطاعي، صافي الربح المصرفي.

Measuring the impact of sectoral financing on the net profit of Islamic banks

An applied research in the Sudanese Family Bank For Years (2013-2018)

Lecturer Dr. Salim Swadi Hammood
The college of managerial and financial sciences
Imam Jaafar al-Sadiq University

Abstract:

The research sought to know what the impact of sectoral financing on the net profit of Islamic banks, and the role of the funded body in that, which was covered in the research through the sample, the Sudanese Family Bank, and for the period of time (2013-2018).

Therefore, the research is based on a basic hypothesis that (there is expected to be a statistically significant relationship between sectorial financing and the Sudanese family bank net profit). For the purpose of achieving this, a descriptive and analytical

method has been applied in determining the relationship between the two search variables using the Eviews-9 program, According to statistical methods (time series still test "Dickey-Fuller test", and the common integration measure "Angel-Grainger test"),

As well as the use of the inductive approach to interpret, research variables and prove the hypothesis. The research found that there is no common integration relationship between the two research variables (sectoral financing and net profit) because the parameters of the statistical model are not significant. The research found that there is no common integration relationship between the two research variables (sectoral financing and net profit) due to the lack of significance of the statistical model parameters, according to the analysis of (Angel-Grainger). Attracting other shareholders, to reflect this positively in the development process and achieve the appropriate bank return.

Keywords: Sectoral Bank Financing, Net Profit Bank.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

الفرع الأول: منهجية البحث

أولاً. المقدمة

من المهام الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية أنها تقوم بنقل المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وذلك لغرض تلبية متطلبات التمويل للأفراد والشركات، لذا يلاحظ أن أصول التمويل الإسلامي نمت بنسبة (٧%) على المستوى الدولي لتصل إلى (٢,٢) تريليون دولار في عام (٢٠١٦)، ومن المتوقع أن تصل إلى (٣,٨) تريليون دولار بحلول عام (٢٠٢٢)، مما يدل على وجود زخم كبير في هذا القطاع، وكما متعارف فأن هذه المؤسسات تهدف إلى تحقيق الربح وتحقيق اهداف اجتماعية ومن ثم تعظيم القيمة السوقية وتعظيم ثروة المالكين (المساهمين)، فضلاً عن تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، ولغرض تحقيق الربحية لابد من تنويع المحفظة الإقراضية لغرض تنويع الإيرادات وأيضاً تخفيض المخاطر أو توزيعها على هذه المحفظة المتنوعة من القروض، لذلك ينبغي استخدام الوسائل اللازمة لقياس وتحليل مساهمة التمويل القطاعي في صافي ربح المصارف الإسلامية.

ثانياً. مشكلة البحث: تتمثل إشكالية البحث في أثارة التساؤل الذي مفاده (ما هو أثر التمويل القطاعي في صافي ربح المصارف الإسلامية؟).

ثالثاً. أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث بجانبين هما:

١. **الأهمية العلمية:** إذ يتوقع أن تكون إضافة علمية في التمويل المصرفي وتنوعه، عبر محاولة التعرف على محاوره والتي تمثل تقريبا أغلب أنواع التمويل القطاعي وعلاقته في تحقيق صافي الربح.

٢. **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية للبحث في تقديم مساهمة عملية باعتبارها ستشكل رافداً لإدارات المصارف الإسلامية في مدى مساهمة التمويل القطاعي في تحقيق صافي الربح، فضلاً عن معرفة أثار العلاقة بين متغيرات البحث.

رابعاً. أهداف البحث: تضمنت أهداف البحث ما يلي:

١. التعرف على التمويل القطاعي والربح المصرفي من خلال أطار فكري.

٢. تحليل النشاط المالي لمصرف الأسرة.
٣. قياس مساهمة التمويل القطاعي من خلال الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين التمويل القطاعي وصافي ربح مصرف الأسرة السوداني الإسلامي.
٤. الوصول إلى النتائج والتوصيات المطلوبة.

خامساً. فرضية البحث: من المتوقع أن تكون هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل القطاعي وصافي ربح مصرف الأسرة السوداني.

سادساً. منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي البرنامج الإحصائي والقياسي (Eviews-9)، ويعد هذا البرنامج من أحدث البرامج الجاهزة في مجال التحليل القياسي، وبرنامج (Excel)، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي في تحليل النشاط المالي، وتفسير نتائج قياس مساهمة التمويل القطاعي في صافي ربح مصرف الأسرة وأثبات فرضية البحث.

سابعاً. مصادر جمع المعلومات: تتمثل مصادر جمع المعلومات في الآتي:

١. **مصادر أولية:** تم جمع بيانات التمويل القطاعي وصافي الربح من التقارير السنوية لمصرف الأسرة الإسلامي. وتم إجراء مقابلات شخصية مع الكادر المتقدم للمصرف بغية التعرف على واقع وسياسات وإجراءات المصرف في تبني هذا النوع من التمويل، فضلاً عن قياس وتحليل مساهمة مؤشرات متغيرين البحث.
٢. **مصادر ثانوية:** وتتمثل في المصادر العلمية من الكتب والمراجع والدوريات والتشريعات والتقارير السنوية لمصرف الأسرة الإسلامي خلال مدة البحث.

ثامناً. حدود البحث:

١. **الحدود المكانية**: مصرف الأسرة الإسلامي السوداني.
٢. **الحدود الزمانية:** السنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨).

تاسعاً. هيكل البحث: تمثلت هيكلية البحث بثلاث مباحث، إذ تم تناول منهجية البحث ودراسات سابقة من خلال المبحث الأول، في حين ضم المبحث الثاني الجانب النظري ماهية التمويل المصرفي الإسلامي على مستوى القطاعات وصافي الربح، والمبحث الثالث تم تناول الجانب التطبيقي للبحث التمويل القطاعي ومساهمته في صافي ربح مصرف الأسرة الإسلامي السوداني من خلال تحليل النشاط المالي، ومن ثم تحليل العلاقة الإحصائية بين التمويل القطاعي وصافي ربح، وتم ختام البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة

يتضمن هذا الفرع بعض الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تمكن الباحث من التوصل إليها:

أولاً. دراسة الطاهر (2017) بعنوان: الصيغ الإسلامية ودورها في تمويل القطاعات الاقتصادية بالسودان: جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل ما هو دور الصيغ الإسلامية في تمويل الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الاقتصادية في السودان، وتمثلت عينة الدراسة في مصرف فيصل الإسلامي وللمدة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٤)، وقد توصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تحقق توظيف أمثل في المجتمع وهذا يعني أنها تمتلك القدرة على جمع المدخرات وتحقيق التراكم الرأسمالي المساعد في التنمية الاقتصادية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المصارف السودانية في تنويع التمويل وفقاً للصيغ المتعددة دون التركيز على صيغة معينة. تختلف

الدراسة الحالية عن البحث الحالي في تركيزها على قياس وتحليل العلاقة بين الصيغ الإسلامية وتمويل القطاعات الاقتصادية، في حين هذا البحث يركز على قياس التمويل على مستوى القطاعات وأثره في صافي الربح، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في بيان مدى مساهمة تعدد منتجات التمويل في رفد القطاعات الاقتصادية بالتمويل.

ثانياً. دراسة سليمان (2019) بعنوان: التمويل الإسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف القطرية: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي لغرض الوصول إلى كشف العلاقة بينهما، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من المصارف في دولة قطر للمدة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٧)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى مقبول بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التمويل القائم على الملكية والمشاركة في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية. بينما تناولت الدراسة الحالية التعرف على واقع وابعاد العلاقة بين التمويل القطاعي وصافي الربح، وقد ارفدت هذه الدراسة البحث الحالي بالمعلومات عن واقع التمويل الإسلامي في الاقتصاد المحلي، وأثر العلاقات بين متغيرات الدراسة.

ثالثاً. دراسة Mohammed (2019) بعنوان: الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تم إجراء هذه الدراسة على عينة المصارف الإسلامية العاملة في العراق للمدة الزمنية من (٢٠١١-٢٠١٦)، وقد ركزت هذه الدراسة على أن المصارف الإسلامية في العراق تواجه عدد من التحديات التي قد تحول دون تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وضمان حاجات المجتمع، لذا لابد من الوقوف على أهم الخطوات التي يمكن أن تقوم بها هذه المصارف لتحقيق التنمية المستدامة وضمانها، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في العراق تعمل على أساس توفير السيولة النقدية اللازمة لقيام المشروعات التنموية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية مستخدمة بذلك عدة صيغ وأدوات استثمارية لهذا الغرض. بينما تناولت الدراسة الحالية التمويل الإسلامي على مستوى القطاعات ومدى أثره في صافي الربح، تم الاستفادة من هذه الدراسة في بيان العلاقة بين التمويل الإسلامي الممنوح والنمو على مستوى الاقتصاد المحلي.

رابعاً. دراسة Sarwar (2018) بعنوان: تأثير الربحية على حجم سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان: الغرض من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على القضايا الأساسية للربحية المصرفية الإسلامية وحجم سوق الخدمات المصرفية، كما أنها توفر رابطًا بين المودعين والمستثمرين، فضلاً عن دراسة العلاقة بين الربحية وحجم سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة دفع التعويضات لها علاقة سلبية مع العائد على الأصول، ولا توجد نتائج إيجابية مع العائد على حقوق المساهمين، كما توجد علاقة بين الربحية وحجم سوق الخدمات المصرفية الإسلامية. ركزت هذه الدراسة على بيان أثر العلاقة بين الربحية وسوق الخدمات المصرفية الإسلامية، إما البحث الحالي فقد ركز على جانب صافي الربح باعتباره الربح النهائي الذي يكون جاهز للتوزيع وعلى أثره تتحدد القيمة السوقية للمصرف، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في الجوانب المعرفية للربحية وعلاقتها مع النشاط المصرفي.

خامساً. دراسة Zaini & others (2018) بعنوان: أثر تبني الأدوات الإسلامية (المضاربة، المرابحة، الإجارة، المشاركة) على الربحية، حالة البنوك الإسلامية في ماليزيا: الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو معرفة تأثير تطبيق الأدوات الإسلامية، (المضاربة، المرابحة، الإجارة، المشاركة)

وتنوعها في تحسين معدلات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية. وتم تطبيقها على مصرفيين هما هونج ليونج الإسلامي وأمانة الإسلامي (HSBC)، خلال المدة من (٢٠٠٩-٢٠١٣). وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة اعتماد الأدوات الإسلامية (المضاربة، المرابحة، الإجارة، المشاركة) في المعاملات المصرفية اليومية لعينة الدراسة، وأيضاً وجود علاقة تأثير إيجابية لتطبيق هذه الأدوات الإسلامية على معدلات ربحية البنوك الإسلامية.

لذا ستبين الدراسة الحالية ماهية التمويل القطاعي وصافي الربح من الناحية النظرية والعملية بهدف الوصول إلى توصيات تهم العمل المصرفي الإسلامي بتنويع منافذ التمويل وانعكاسه على صافي الربح المتحقق.

المبحث الثاني: ماهية التمويل والربح المصرفي الإسلامي:

سيتناول هذا المبحث ماهية التمويل القطاعي المصرفي الإسلامي من خلال الفرع الأول، في حين الفرع الثاني يتناول مفهوم وأهمية الربح المصرفي وكالآتي:

الفرع الأول: ماهية التمويل المصرفي الإسلامي على المستوى القطاعي

أولاً. مفهوم التمويل: بينت الأدبيات تعريفات كثيرة عن التمويل المصرفي، لذا لابد من استعراض بعض من هذه التعريفات قبل تناول موضوعة التمويل المصرفي الإسلامي.

فالتمويل هو فن وعلم وإدارة الائتمان من خلال توجيهُ بالشكل الفاعل نحو متطلبات العملية التنموية (Gitman, 2009: 04). وأيضاً هو توفير الموارد المالية النقدية من أجل أنفقاها على الاستثمارات لغرض تكوين رأس المال الثابت (عجام، ٢٠٠٢: ٢٣).

والتمويل هو الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها (الحاج، ٢٠٠٢: ٧٤). وعادةٍ ما تناط مهمة إدارة التمويل إلى المديرين الماليين في وضع خطط التمويل والحصول على الموارد ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية العملية الائتمانية (ويستون، ٢٠١٠: ٢٥)، وقد يتعرض التمويل المصرفي إلى احتمالية تذبذب العائد المتوقع من استثماره نتيجةٍ لتعرضه لمخاطر داخلية أو خارجية من طرف الجهة الممولة أو من ناحية طالب التمويل (Keegan, 2004: 09).

ثانياً. مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي: المصرفية الإسلامية، تقوم على أسس وتنتهج آليات عمل، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بدلاً من آلية سعر الفائدة التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه المصرفية التقليدية، إذ تعمل من خلال تعبئة مدخرات المجتمع وتوجيهها للتوظيف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على زيادة الإنتاج وتوسيع الاستثمار، وتساعد في عملية تكوين رأس المال وتحقيق التنمية بما يساهم في تحسين المستوى المعاشي للمجتمع (حمود، ٢٠١٨: ٢٦)، بعيداً عن الربا الذي اتفقت على تحريمه الأديان السماوية ومعظم القوانين الوضعية تضع قيوداً متعددة على الفائدة مثلاً تحديد سقفاً أعلى أو وضع قيود على الفائدة المركبة، والسبب في ذلك كما يقول القانوني المعروف عبدالرزاق السنهوري "كراهية تقليدية للربا"، إذ لم تقتصر هذه الكراهية في الشرع الإسلامي وحده بل في أكثر تشريعات العالم (السويلم،٢٠١٣: ٦٦)

والتمويل المصرفي الإسلامي يمثل عملية تقديم الثروة كأن تكون عينية أو نقدية بقصد الاسترجاع من مالكها إلى شخصاً آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائداً تبيحه أحكام الشريعة الإسلامية (قحف، ٢٠٠٤: ١٢). وهو أيضاً تمويل عيني أو معنوي يقدم إلى المشاريع المختلفة وبصيغ تتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لمعايير شرعية وفنية تساهم بدور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البلتاجي، ٢٠٠٥: ١٤).

يتضح مما تقدم أن التمويل المصرفي الإسلامي يشير إلى تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وتحرم الشريعة تقاضي الربا (الفائدة) وتقديمها، وتحرم أي أنشطة تعد ضارةٍ بالمجتمع، وبدلاً عن الفائدة ينبغي على أطراف التمويل اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية وغيرها، فضلاً عن ذلك أن يكون للتمويل المصرفي الإسلامي وجود غرض اقتصادي واجتماعي حقيقي.

ثالثاً. مميزات التمويل المصرفي الإسلامي: تتحدد مميزات التمويل المصرفي الإسلامي بالآتي:

١. التنافسية في جذب الودائع الاستثمارية يكون حافزاً للبحث عن المشاريع الأكثر إنتاجية، بدلاً البحث عن التدفقات النقدية الأكثر أمناً (Karsten, 1982: 11).
٢. يكون أكثر استعداداً لتمويل المشاريع الصغيرة ذات المخاطر العالية، بالاعتماد على جودة المشروع، بدلاً من الأصول القابلة للضمان، وهذا يعد أكثر عدالة في توزيع الدخل والثروة (Abdouli, 1991: 56).
٣. تقديم خدمات في مجال إدارة المشروع والاستشارات المالية، فضلاً عن مراقبة المشروع الممول المستفيد من التمويل، وذلك لغرض التحقق من الالتزام والاستخدام الصحيح لرأس المال، فضلاً عن مراقبة المشروع في حالات أوقات الركود (Abdeen, 1984: 187).
٤. التفاعل بين التمويل الإسلامي والاقتصاد الحقيقي الإنتاجي، ساهم بشكل وبأخر بتخفيض المخاطر والأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي (حمود، ٢٠١٨: ٣١).
٥. تقديم خدمات اجتماعية كثيرة من خلال الإقراض أو من صندوق القرض أو من صندوق الزكاة والصدقات، بهدف تنمية الطاقات البشرية وخدمة البيئة، وكل ينبثق عن مفهوم أعمار الارض من خلال إيجاد فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع (الشمري، ٢٠٠٦: ١٩٦).
٦. التمويل بالمشاركة من خلال دخول المصرف في أتفاق شراكة مع شريك واحد أو أكثر لتمويل مشروع استثماري معين يتم توزيع الأرباح وفقاً لنسب معينة محددة مسبقاً (Alfred, 2015: 33).
٧. إن صيغ التمويل الإسلامي تساهم بجذب الودائع والمدخرات والتي كانت غير مستثمرة وتكتنز داخل البيوت، بسبب رفض شريحة من الجمهور التعامل بالفوائد الربوية (سقر، ٢٠٠٥: ٥٩).
٨. توافر الإشارات السعرية التي يمكن من خلالها تخصيص الأموال القابلة للتمويل، مثلاً في أسواق العقارات والأسهم سيتم تخصيص رأس المال النقدي بتوقعات الإيجار والأرباح الموزعة (Khan, 1991: 35).

رابعاً. التمويل المصرفي الإسلامي على مستوى القطاعات: طبيعة عمل المصارف الإسلامية هي مصارف تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لدورها الوسيط بين وحدات الفائض أصحاب الأموال ووحدات العجز أصحاب المشاريع، لذا يكمن هذا الدور بالجانب التمويلي الذي يعد من أهم مصادر تحقق العائد المصرفي عبر إيصال التمويل المصرفي الإسلامي إلى طالبي من أصحاب المشاريع وإلى كافة القطاعات سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية أو تجارية أو غيرها من النشاطات الأخرى. لذا سيتم تناول التمويل المصرفي الإسلامي على مستوى القطاعات وفقاً للآتي:

١. **القطاع الصناعي:** يتم التمويل عن طريق شراء المعدات الصناعية الداخلة في العملية الإنتاجية أو المشاركة الدائمة في رأس المال لمشروع ما، أو التعاقد على تصنيع منتج معين وتسليمه للطرف المتعاقد في التاريخ المتفق عليه في العقد، ومن خلال صيغ التمويل المشاركة أو المرابحة أو الاستصناع (Ahmed, 2011: 50).

٢. **القطاع الزراعي:** يتم توجيه التمويل نحو شراء الآلات والمعدات الزراعية، أو يقوم المصرف بتقديم التمويل اللازم للمزارعين الذين يتوقع أن تتوفر منتجاتهم الزراعية في موسم معين، ويتيح لهم من ثم تغطية المدة الفاصلة بين بدء الإنتاج وموسم الحصاد، ويتم التمويل من خلال صيغ التمويل المرابحة أو السلم (الشعار، ٢٠٠٥: ٤٨).

٣. **القطاع التجاري:** يتم التمويل عن طريق شراء البضائع من داخل الاقتصاد المحلي أو خارجه، ويستلزم على المصرف المعرفة بأحوال السوق التي يعمل فيها، ومنها معرفة مصادر شراء السلع وموردیها وأسعارها وشروطها وجودتها.

وهنالك عدة عمليات فرعية ضمن هذا المستوى من التمويل يقوم بها المصرف هي كالآتي (عبدالحميد، ٢٠١٤: ٢٦٠): (عمليات ما قبل الشراء، عملية الارتباط بالشراء، عملية النقل، عملية الترويج، عملية الارتباط بالبيع، عملية التحصيل، خدمات ما بعد البيع).

ويتم التمويل في هذا المستوى ضمن إطار صيغة التوظيف المباشر والتي تعني قيام المصرف بواسطة موظفيه وخبراته بتشغيل ما تجمع لديه من أموال سواء من حقوق الملكية أو من حسابات الاستثمار، ويتحمل المصرف فقط المخاطر الناشئة من ظروف هذا التشغيل، لذا يكمن دور المصرف في اختيار المجالات التي تكون أقل مخاطرة من غيرها، أو يتم التمويل من خلال صيغة المرابحة للأمر بالشراء.

٤. **القطاع الحرفي:** يشمل هذا المستوى من التمويل المشروعات التي تعتمد أساساً على المهارات اليدوية أو القدرات الحرفية، والتي تستخدم المعدات والآلات البسيطة، ويكون التمويل قصير الأجل، ويستخدم لشراء المواد الخام، وللتعبئة وقطع الغيار، وكذلك تمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع التي تتطلب آلات ومعدات، وتمويل الإصلاح والترميم وإعادة البناء وشراء الأصول الثابتة الأخرى، أو التطوير والتوسعة للمشاريع القائمة، يتم التمويل من خلال صيغ المضاربة أو المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو عن طريق البيع بالعمولة.

٥. **القطاع المهني:** يتمثل هذا المستوى من التمويل في تمويل شراء الأجهزة الطبية والمستلزمات الخاصة بالأمور الطبية، ويتم تمويله وفقاً لصيغة المرابحة للآمر بالشراء (بدران، ٢٠٠٣: ٧٦).

٦. **القطاع الإنشائي:** عن طريق شراء المواد الخام ومعدات البناء لشركات البناء والمقاولين، ويتم التمويل من خلال صيغ المشاركة والمرابحة والإستصناع (عبد الحميد، ٢٠١٤: ٢٥٩).

الفرع الثاني: مفهوم الربح المصرفي

إن الربح المصرفي عنصراً هاماً من العناصر الخاصة بالدخل القومي، إذ يساهم بالتأثير اقتصادياً واجتماعياً داخل الاقتصاد الوطني، لذا يسعى الأفراد (شخصاً أو معنوياً) بشكل دائم إلى تحقيق الربح في مختلف مجالات الأعمال، سيتم تناول من خلال هذا الفرع مفهوم الربح وصافي الربح المصرفي وكالآتي:

أولاً. مفهوم الربح المصرفي: الربح هو النماء في التجارة وتقول العرب ربحت تجارته إذا ربح صاحبها، وتجارة رابحة أي يربح فيها فيستند الفعل إلى تجارة مجازاً (أبو الحسين، ١٩٨٢: ٤٧٤).

والأصل في الربح هو الزيادة على رأس المال، الحاصلة من التجارة أو أي نشاط (الأصفهاني، ٢٠٠٦: ٢٢٢).

والربح هو الفارق بين سعر الكلفة والبيع، وهو يتم في البيع، وبدون البيع لا يكون ربحاً، ومقدار الربح يقوم على التراضي بين البائع والمشتري (الموسوي، ٢٠٠٢: ٢٠٢). وهو أيضاً

الزيادة على رأس المال الناجمة عن تقليب رأس المال واتحاده بعناصر الإنتاج سواء كانت بالبيع أو الشراء وسواء أكانت هذه الزيادة على شكل زيادة في السلع والخدمات أو على شكل زيادة على رأس المال النقدي (سمحان، ٢٠١٣: ٧٩). ويمثل الربح من المنظور الاقتصادي مقدار التغير الحاصل في صافي قيمة الموجودات المصرفية نهاية السنة المالية، ويمثل من الناحية المحاسبية الفرق الحاصل بين إيرادات ومصروفات المصرف نهاية السنة المالية (Jeter, 2012: 46).

ويمكن التعبير عن الربح المصرفي في أنه يستخدم للتعبير عن القيمة السوقية للمصرف، فضلاً عن استخدامه كمقياس لكفاءة الهيكل المالي والقدرة التمويلية والاستثمارية (Eriotis, 1995: 85).

ويتضح أن الربح المصرفي هو يمثل الهدف الاساسي لنمو المصرف لقاء القيام بتقديم الخدمات أو النشاطات للغير، وكمحصلة لهذه الخدمات والنشاطات يكون الربح هو المغزى منها والمقيم للأداء، لكن في بعض الأحيان لا يتحقق من تقديم الخدمات أو النشاطات ربحاً ما لتعثر الإيرادات المتحققة أو ارتفاع التكاليف مقابل الإيراد.

ثانياً. صافي الربح المصرفي: هو معدل الربح الذي يتم الحصول عليه بعد دفع قيمة الضرائب والفوائد، ويعد صافي الربح من المقاييس المستخدمة لقياس أرباح المصارف، ومؤشراً خاصاً بقيمتها السوقية، يحسب إجمالي الربح بالبداية من خلال تطبيق المعادلة: (Kennon, 2019: 02)

صافي الربح = الإيرادات ـ التكاليف ـ المصاريف التشغيليّة ـ الضرائب والفوائد

هذا ما يتم حسابه في المصارف التقليدية، أما في المصارف الإسلامية فيتم استبعاد الفائدة ويحل محلها الزكاة. وقد ورد في قانون تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في السودان لسنة (٢٠٠٤) الفصل الرابع كيفية تحديد الرسوم والهوامش للربح المصرفي ما يلي:

١. يجوز للبنك تحديد هوامش الأرباح والعمولات والرسوم وكيفية احتساب وتوزيع الأرباح.
٢. يجوز للبنك المركزي إذا اقتنع ان هنالك سبباً معقولاً ان يحدد لأي مصرف هامش ربح أو عمولة أو رسم خاص به.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي قياس أثر التمويل القطاعي في صافي الربح

سيتناول هذا المبحث قياس علاقة التمويل القطاعي في صافي الربح، إذ يتناول الفرع الأول نبذة تعريفية عن مصرف الأسرة السوداني عينة البحث، ويتناول الفرع الثاني تحليل النشاط المالي للمصرف العينة، وفي الفرع الثالث سيتم تحليل الأثر بين التمويل القطاعي وصافي الربح وكالآتي:

الفرع الأول: نبذة تعريفية عن مصرف الأسرة

بلغ عدد المصارف العاملة في السودان ٣٧ مصرفاً بنهاية العام (٢٠١٧)، من بينها (٣) مصارف حكومية "تتوزع بين ثلاثة مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد"، و (٨) مصارف تجارية أجنبية، و (٢٥) مصرفاً مشتركاً "أي يشترك في رأس ماله القطاع المحلي والأجنبي". وهذه الأخيرة تنقسم إلى (٣) مصارف متخصصة و (٢٢) مصرفاً تجارياً. مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل. وبلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السوداني حوالي (١٦١,٨) مليار جنيه سوداني (أي ما يُعادل (٢٢,٨) مليار دولار أميركي) بنهاية الفصل الثاني من العام (٢٠١٧)، مقابل حوالي (١٣٢,٧) مليار جنيه سوداني (١٩,٥) مليار دولار بنهاية العام (٢٠١٦) محققاً بذلك نسبة نمو بلغت (٢١,٩%) بالجنيه السوداني و(١٧,٢%) بالدولار الأميركي، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي السوداني كان من أكثر

القطاعات المصرفية العربية نمواً عامي (٢٠١٦، ٢٠١٧). وبلغ إجمالي القروض بنهاية الفصل الثاني (٢٠١٧) مبلغاً يقدر بحوالي (٩١،٨) مليار جنيه سوداني أي ما يعادل (١٣) مليار دولار، (اتحاد المصارف العربية). ولقد بدأت فكرة تأسيس مصرف الأسرة كمؤسسة تمويل بواسطة اتحاد اصحاب العمل، ممثلا في أمانة سيدات الأعمال وتشجيعاً من ولاية الخرطوم والبنك المركزي، وذلك في سنة (٢٠٠٨). تقوم فلسفة المصرف في محاربة الفقر بتأسيس مؤسسة اجتماعية اقتصادية، ومضمون ذلك يتمثل في محاربة الفقر والحد منه من خلال تقديم خدمات مالية تهدف إلى توفير مشروعات أو أنشطة اقتصادية تحقق لهم دخلا أو ترفع مستوي دخلهم. وقد تأسس المصرف بموجب قانون الشركات لسنة (١٩٢٥)، وتم مزاولة النشاط المصرفي في (٢٠٠٨/٤/١٩) برأس مال مصرح به مليار جنيه سوداني، ورأس مال مكتتب بلغ مئتان مليون جنيه، وقد شارك به مجموعة من المؤسسون من جانب القطاع العام والخاص براس مال وكالاتي:

الجدول (١): معدلات رأس المال المدفوع لمصرف الأسرة. (المبالغ جنيه سوداني)

ت	المساهمون قطاع عام	المبلغ المدفوع	نسبة المساهمة	ت	المساهمون قطاع خاص	البلغ المدفوع	نسبة المساهمة
1	بنك السوداني المركزي	70000000	31.9%	1	سيدات الأعمال		
2	الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية	73000000	33.3%	2	اتحاد أصحاب الأعمال		
3	ولاية الخرطوم	17950000	8.18%	3	اتحاد ضباط الشرطة المتقاعدين		
4	الأمانة العامة لديون الزكاة	8800000	4%	4	اتحاد معاشي الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية	3815021	1.7%
5	ديون الزكاة بولاية الخرطوم	6000000	2.7%	5	الاتحاد العام للمرأة السودانية		
6	الصندوق القومي للمعاشات	25000000	11.4%	6	اتحاد معاشي المصارف		
7	وزارة المالية الاتحادية	12000000	5.5%	7	عدد من آخر من المنظمات والأفراد المهتمين بقضايا التمويل في السودان		
8	الولاية الشمالية	3000000	1.4%		**المجموع الكلي**	**219563021**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي (٢٠١٧) لمصرف الأسرة.

الفرع الثاني: تحليل النشاط المالي لمصرف الأسرة

من خلال هذا الفرع سيتم تناول بعض المؤشرات المالية ضمن القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر) لمصرف الأسرة الإسلامي وحسب مدة البحث للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)، وذلك لغرض التوصل إلى معدلات النمو التي طرأت على هذه المؤشرات ولبيان تطور أعمال المصرف، والجدول الآتي يبين تطور النشاط المالي لمصرف الأسرة.

الجدول (٢): تطور النشاط المالي لمصرف الأسرة الإسلامي للسنوات من (٢٠١٣ -٢٠١٨)

(المبالغ مليون جنيه)

المؤشرات المالية	2013	نسبة النمو	2014	نسبة النمو	2015	نسبة النمو	2016	نسبة النمو	2017	نسبة النمو	2018	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	309.8	-	312.6	0.9%	359.2	15%	446.8	24%	676.9	51%	1.438.5	112%
إجمالي الإيرادات	46.9	-	43.0	(8%)	68.5	59%	92.1	34%	116.5	26%	158.8	36%
إجمالي المصاريف	34.9	-	39.2	12%	56.4	44%	64.4	14%	83.1	29%	144.0	73%
إجمالي التمويل الممنوح	148.2		137.9	(7%)	273.1	98%	272.7	(0.1%)	477.8	75%	637.8	33%
صافي الربح	7.0		1.8	(74%)	5.0	178%	16.7	234%	21.9	31%	8.9	(59%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الأسرة الإسلامي.

أولاً. إجمالي الموجودات: يتبين من الجدول (٢) إن إجمالي الموجودات لمصرف الأسرة الإسلامي لسنوات البحث من (٢٠١٣-٢٠١٨) قد تميزت بالارتفاع وبلغت معدلات نمو مرتفعة على مدى سنوات البحث لتصل في سنة (٢٠١٨) إلى (١١٢%)، هذا يرجع إلى التطورات الحاصلة في فقرات حساب الموجودات. ويوضح الشكل (١) معدلات نمو إجمالي الموجودات.

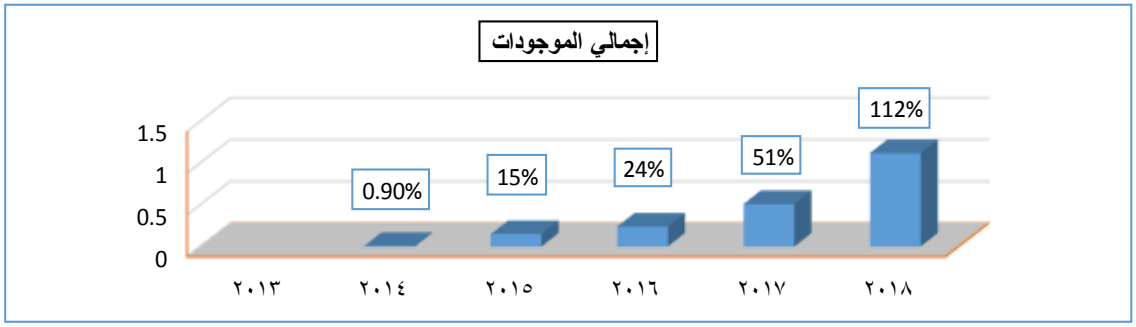

الشكل (١): تطور معدلات نمو الموجودات لمصرف الأسرة الإسلامي، من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)

ثانياً. إجمالي الإيرادات: تعد الايرادات المصدر الأساس لكل نشاط، وتمثل الايرادات الزيادة في الأصول بجانب التدفق النقدي نتيجة قيام المصرف بأنشطته والمتحصل عليها نتيجة السداد النقدي أو بشكل دائن. يتضح من الجدول (٢) إن هنالك إيرادات متحققة بشكل إيجابي على مدى سنوات الدراسة، إلا أن معدلات النمو كانت بشكل سلبي عن المعدل المتحقق في سنة (٢٠١٥) والبالغ نسبة النمو فيه (٥٩%)، ففي سنة (٢٠١٤) بلغت نسبة النمو (-٨%) بسبب انخفاض إيرادات الاستثمارات قصيرة الأجل وإيرادات الخدمات المصرفية عن السنة السابقة (٢٠١٣)، إما الارتفاع في سنة (٢٠١٥) فهذا يرجع إلى ارتفاع إيرادات ذمم البيوع وإيرادات قصيرة الأجل وإيرادات الخدمات المصرفية عن السنة السابقة (٢٠١٤)، وكما مبين في الشكل الاتي.

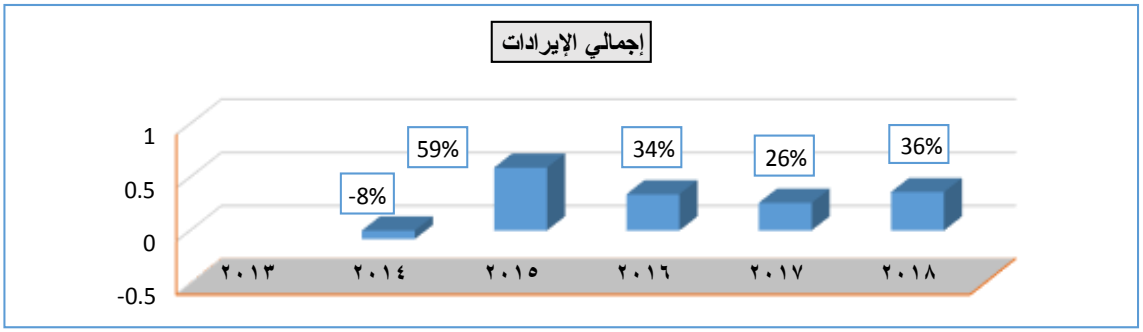

الشكل (٢): تطور معدلات نمو إجمالي الإيرادات لمصرف الأسرة الإسلامي، من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)

ثالثاً. إجمالي المصاريف: المصاريف هي التكاليف التي يتحملها المصرف من أجل استمرار نشاطه المصرفي بغية تحقيق إيرادات مصرفية متأتية من جراء هذا النشاط. تشير بيانات الجدول (١) ارتفاع معدلات نمو المصاريف خلال سنوات الدراسة، ففي سنة (٢٠١٥) ارتفعت المصاريف بنسبة بلغت (٤٤%) عن سنة (٢٠١٤)، وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع الإيرادات لهذه السنة وكما معلوم فإن ارتفاع الإيرادات يصاحبها ارتفاع في المصاريف نتيجة العمليات والأنشطة المتحققة التي تأتي من خلالها هذه الإيرادات، فقد بلغت مصروفات الأفراد مبلغ قدره (٢٥,٩) مليون جنيه بزيادة عن سنة (٢٠١٤) بلغت ما يقارب (٣) مليون جنيه، وايضاً صاحبها ارتفاع في

المصاريف العمومية بلغ مقداره (٢٥,٧) بفارق عن السنة السابقة ما يقارب (١٢) مليون جنيه، وفي سنة (٢٠١٨) ارتفعت نسبة النمو إلى (٧٣%) عن السنة السابقة التي بلغت فيها نسبة النمو (٢٩%)، وذلك بسبب ارتفاع مصروفات الأفراد لتصل إلى (٧٨,٥) بزيادة عن سنة (٢٠١٧) بلغت ما يقارب (٣٠) مليون جنيه، وايضاً ارتفاع في المصاريف العمومية بلغ مقداره (٥٥,٩) بفارق عن السنة السابقة ما يقارب (٢٨) مليون جنيه، والشكل الآتي يبين معدلات نمو المصاريف.

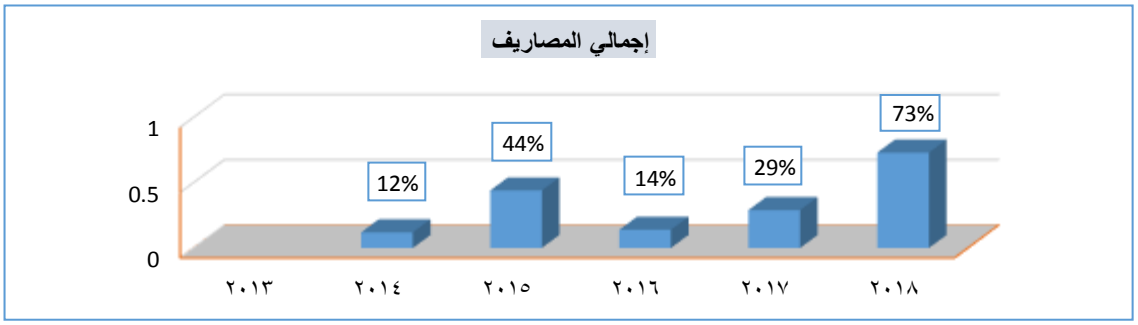

الشكل (٣): تطور معدلات نمو إجمالي المصاريف لمصرف الأسرة الإسلامي، من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)

رابعاً. إجمالي التمويل الممنوح: التمويل الممنوح في المصارف الإسلامية يتم وفقاً لصيغ المشاركة في الربح والخسارة والصيغ القائمة على البيوع. ويتحدد التمويل الممنوح في مصرف الأسرة الإسلامي في المنتجات المرابحات، المشاركة، الإجارة، والمقاولة. تشير بيانات الجدول (٢) إلى تراجع التمويل الممنوح لسنة (٢٠١٤) بلغ مقداره (١٠) مليون جنيه سوداني وبمعدل نمو بلغ (-٧%) عن سنة (٢٠١٣)، يرجع السبب بذلك إلى انخفاض مبالغ ذمم البيوع المؤجلة مقابل ارتفاع الاستثمارات قصيرة الأجل عن السنة السابقة (٢٠١٣)، وفي سنة (٢٠١٥) ارتفع التمويل الممنوح ليبلغ نسبة نمو (٩٨%) وبمبلغ بلغ قدره (٢٧٣,١) مليون جنيه سوداني أي بزيادة عن السنة السابقة بلغت تقريباً (١٣٥) مليون جنيه سوداني، وعاد التمويل لينخفض في سنة (٢٠١٦) بنسبة نمو بلغت (-٠,٠١%) بمقدار فرق بسيط عن سنة (٢٠١٥) بلغ (١) مليون جنيه فقط، وفي سنة (٢٠١٨) ارتفع التمويل الممنوح بنسبة نمو بلغت (٧٥%)، واستمر التمويل الممنوح بالارتفاع لسنة (٢٠١٨) وبنسبة نمو بلغت (٣٣%) مما يشير إلى أن إدارة المصرف تعمل على استغلال السيولة المتاحة لديها بتوجيهها نحو منح التمويل والاستثمارات بالشكل الذي يوازن بين المخاطرة والعائد. وقد بلغ التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي لسنة (٢٠١٨)، إذ بلغت صيغة المرابحة نسبة (٩٥%)، في حين بلغت نسبة صيغة المقاولة نسبة (١,٩%)، وصيغة المشاركة نسبة (١,٦%)، ومن ثم بلغت الإجارة (٠,١٠%)، مما يدل على تركز التمويل على صيغ البيوع وبالتحديد صيغة المرابحة.

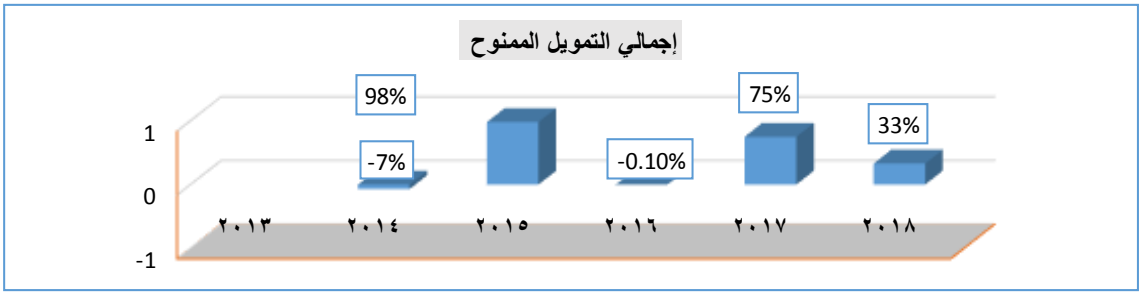

الشكل (٤): تطور معدلات نمو إجمالي التمويل الممنوح لمصرف الأسرة الإسلامي، من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)

سادساً. صافي الربح: يتمثل صافي ربح مصرف الأسرة الإسلامي من العائد المتحقق "الفرق بين الإيرادات والمصاريف ومن ثم يتم طرح منه الاستقطاعات الضريبية والزكاة. يتضح من الجدول (٢) التطور الحاصل في صافي أرباح مصرف الأسرة الإسلامي لسنة (٢٠١٤) فقد بلغت نسبة النمو (-٧٤%) يرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاصل بمقدار التمويل الممنوح لهذه السنة وهذا لا يعني عدم تحقيق أرباح فقد بلغ صافي الربح المتحقق القابل للتوزيع (٣,٨) مليون جنيه سوداني بفارق عن سنة (٢٠١٣) بلغ مقداره (٨) مليون جنيه سوداني، وفي سنة (٢٠١٥) عاود معدل النمو بالارتفاع ليصل إلى (١٧٨%) وبمبلغ مقداره (١٢) مليون جنيه سوداني، واستمر ارتفاع معدل النمو لسنة (٢٠١٦) ليصل إلى (٢٣٤%)، وكذلك لسنة (٢٠١٧) بلغ معدل النمو (٣١%)، وعاود معدل النمو بالانخفاض لسنة (٢٠١٨) ليصل إلى (-٥٩%) وبصافي ربح متحقق بلغ (٨,٩) مليون جنيه سوداني بفارق عن السنة السابقة بلغ مقداره (١٢,٩) مليون جنيه سوداني، السبب في الانخفاض يرجع إلى انخفاض مقدار التمويل الممنوح وارتفاع المصاريف عن السنة السابقة (٢٠١٧)، والشكل أدناه يبين معدلات نمو صافي الربح.

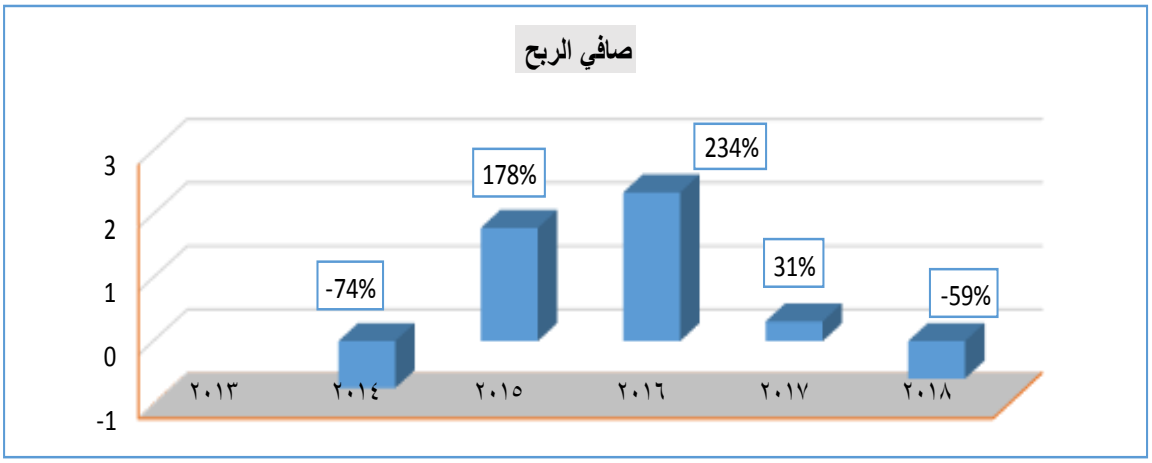

الشكل (٥): تطور معدلات نمو صافي الربح المتحقق لمصرف الأسرة الإسلامي، من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)

الفرع الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين التمويل القطاعي وصافي الربح لمصرف الأسرة

أولاً. متغيرات البحث: لغرض التوصل إلى قياس أثر التمويل القطاعي في صافي ربح مصرف الأسرة الإسلامي، تم استجلاء بيانات هذا البحث من خلال القوائم المالية للمصرف العينة، وحسب المدة المبحوثة للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)، وكالآتي:

١. المتغير المستقل (X): يتمثل بإجمالي التمويل القطاعي.

٢. المتغير التابع (Y): صافي الربح المصرفي.

ثانياً. بيانات البحث: تتمثل بيانات البحث من خلال الجدول الآتي:

الجدول (٣): بيانات البحث لمصرف الأسرة الإسلامي للسنوات من (٢٠١٣ -٢٠١٨)
(المبالغ مليون جنيه)

التمويل القطاعي	السنوات					
	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تجاري	51,700,549.5	44,869,330.8	80,336,120.40	74,007,178.5	114,219,985.0	0
زراعي	20,913,996.15	27,667,250.0	40,476,195.10	33,774,976.0	58,435,293.0	86,442,367.2
صناعي	4,978,253	6,928,937.0	6,616,071.30	6,343,470.5	13,321,574.8	28,957,898.2
أسر منتجة	3,857,556	10,220,958.2	21,229,880	17,525,129.3	33,528,887.7	67,971981.5
حرفي	3,394,848	7,053,980.8	10,594,641.30	10,478,876.5	24,859,286.2	44,150,918.4
مهني	1,622,306.56	1,565,312.0	3,354,755.30	3,120,310.5	5,124,240	10,683,352.5
نقل وتخزين	7,348,804	40,252.5	7,404,678.20	10,105,518.7	22,300,335.0	26,096,490.8
عقاري	34,139,866.68	1,538,534.4	30,897,010.30	43,045,076.5	58,795,150.2	82,109,416.3
حيواني	11,607,258	22,192,335.0	31,540,385.40	32,808,416.9	68,448,793.8	155.300.624
خدمي	8,695,855.8	15,841,867.6	40,678,735.10	41,467,860.1	78,805,252.8	136,053,641.4
الإجمالي	148,259,293.69	137,918,758.3	273,128,472.40	272,676,813.5	477,838,798.50	637,766,690
صافي الربح	7,059,018	1,767,301	5,068,906	16,676,071	21,860,118	8,939,849

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الأسرة الإسلامي.

ثالثاً. اختبار سكون السلاسل الزمنية: لقياس استقرار السلسلة الزمنية سيتم إجراء اختبار ديكي-فوللر والذي يستلزم معرفة فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات البحث وكالآتي:

١. **تحديد مدة الإبطاء المثلى متغيرات البحث:** الجدول الآتي يبين فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات البحث:

الجدول (٤): تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات البحث

المتغير	مدة الابطاء	AIC	SC	HQ
اجمالي التمويل القطاعي (X)	0	41.20	41.21	41.14
	1	41.38	41.40	41.25
	2	41.33	41.36	41.13
	3	41.52	41.56	41.25
	4	30.29*	40.34*	39.95*
صافي الربح (Y)	0	34.65	34.66	34.58
	1	34.79	34.81	34.65
	2	34.24	34.27	34.04
	3	34.18	34.22	33.91
	4	33.75*	33.80*	33.42*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.

من الجدول (٤) يتضح أن أقل قيمة لمؤشرات (AIC, SC, HQ) عند أربع فترات إبطاء لإجمالي التمويل القطاعي وصافي الربح وكالآتي:

٢. اختبار ديكي-فوللر الموسع لإجمالي التمويل:

الجدول (٥): اختيار ديكي-فوللر الموسع لإجمالي التمويل وصافي الربح

المتغير	I ~ (0)	I ~ (1)	I ~ (2)
إجمالي التمويل	-1.831	-2.822	-3.894
صافي الربح	-2.024	-1.997	-5.187
المستوى 1%	-5.124	-5.295	-5.521
المستوى 5%	-3.933	-4.008	-4.107
المستوى 10%	-3.420	-3.460	-3.515

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views.

يبين الجدول (٥) إن السلسلة الزمنية لإجمالي التمويل، مستقرة عند الفرق الثاني، وبوجود حد ثابت واتجاه عام، إما السلسلة الزمنية لصافي الربح فهي كذلك مستقرة عند الفرق الثاني، ولذلك سوف يتم استخدام اختبار (انجل-غرانجر) لقياس التكامل المشترك بين المتغيرين بما أنهما مستقران عند نفس المستوى.

رابعاً. تقدير معلمات الانموذج بواسطة اختبار (انجل-غرانجر):

الجدول (٦): تقدير معلمات الانموذج بواسطة اختبار (انجل-غرانجر)

المتغير	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prop
C	4.424	4.006	1.104	0.295
X	0.017	0.010	1.654	0.129

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.

من الجدول (٦) يتضح أن معلمات الأنموذج غير معنوية لأن قيمة (Prob) أكبر من (٠,٠٥) لمعلمه الثابت والمتغير المستقل على حد سواء، لذلك تنتفي الحاجة لإجراء اختبار استقرار سلسلة البواقي (انجل-غرانجر ذو المرحلتين) ويمكن القول إن المتغيرين لا يرتبطان بعلاقة تكامل مشترك، والشكل الآتي يبين السلسلة الزمنية لبيانات التمويل القطاعي وصافي ربح مصرف الأسرة. على ضوء ما تقدم من نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث، يظهر عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل القطاعي وصافي ربح مصرف الأسرة الإسلامي.

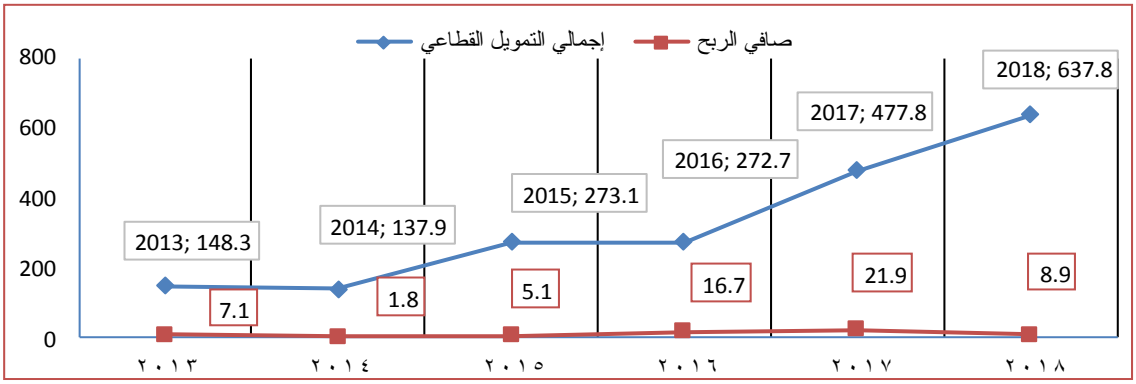

الشكل (٧): السلسلة الزمنية لبيانات التمويل القطاعي وصافي ربح مصرف الأسرة، من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. بينت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرين البحث (التمويل القطاعي وصافي الربح) لعدم معنوية معلمات النموذج الإحصائية، وذلك وفقاً لما اظهره تحليل انجل-غرانجر.

٢. تشير نتائج البحث إلى أن مصرف الأسرة الإسلامي يهدف من خلال برنامجه التمويلي إلى تعزيز الوصول إلى التمويل لأكبر عدد من المستفيدين وبنسب عائد منخفض، مما ساهم بانخفاض صافي الربح المتحقق.

٣. يتبين من خلال نسب مساهمة رؤوس الأموال لمصرف الأسرة الإسلامي انخفاض هذه النسب، وهذا يؤثر في قدرة المصرف على منح التمويل باتجاهين الأول فيما يخص نفاذ أكبر عدد من طالبي التمويل، والثاني يتعلق برفع قيمة التمويل الممنوح،

٤. أظهرت نتائج التحليل إلى تذبذب صافي ربح مصرف الأسرة، وهذا التذبذب مرتبط بمقدار قيمة التمويل الممنوح والمصاريف (الإدارية والتشغيلية) التي يتم انفاقها.

٥. تركز التمويل القطاعي الممنوح على صيغ البيوع وبالتحديد صيغة المرابحة، إذ بلغت صيغة المرابحة نسبة (٩٥%)، في حين بلغت نسبة صيغة المقاولة نسبة (١,٩%)، وصيغة المشاركة نسبة (١,٦%)، ومن ثم بلغت الإجارة (٠,١٠%)، فضلاً عن أن التمويل الممنوح اقتصر على الأمد القصير.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة رفع القدرة التمويلية لمصرف الأسرة من خلال تعزيز رأس المال المصرفي واستقطاب مساهمين آخرين، لينعكس ذلك إيجابياً في العملية التنموية وتحقيق العائد المصرفي الملائم.

٢. إن زيادة التمويل الممنوح، فضلاً عن تعزيز إيرادات الاستثمارات والخدمات المصرفية وتخفيض المصروفات، يعد عاملاً اساسياً في رفع قيمة العائد المصرفي.

٣. الموازنة بين صيغ التمويل بالبيوع وصيغ التمويل بالمشاركة والإجارة وغيرها، يساهم بشكل فاعل في تعظيم الإيرادات ومن ثم زيادة العائد المصرفي.

٤. تنويع أمد التمويل الممنوح بين قصير الأمد ومتوسط الأمد وطويل الأمد، يعد مصدراً لتعزيز نسبة العائد على التمويل الممنوح.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

١. أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، (١٩٨٢)، معجم مقايس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، ط/١.

٢. البلتاجي، محمد، (٢٠٠٥)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك " المؤتمر السنوي للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، (٢٩-٣١) مايو.

٣. الاصفهاني، الحسين بن محمد الراغب، (٢٠٠٦)، مفردات الفاظ القرآن، المكتبة العلمية، بيروت، ط/١.

٤. الحاج، طارق، (٢٠٠٢)، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. الموسوي، محسن باقر، (٢٠٠٢)، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط/١.
٦. السويلم، سامي بن إبراهيم، (٢٠١٣)، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط/١.
٧. الشمري، صادق راشد، (٢٠٠٦)، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية أنشطتها والتطلعات المستقبلية، مطبعة الفرح، بغداد، ط/٢.
٨. الشعار، محمد نضال، (٢٠٠٥)، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الناشر هيئة المحاسبة والمراجعة.
٩. التقارير السنوية لمصرف الأسرة الإسلامي للسنوات من (٢٠١٣-٢٠١٨).
١٠. بدران، أحمد جابر، (٢٠٠٣)، عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق مع عرض تجارب ونماذج عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية، رسائل مصرف الكويت الصناعي رقم ٧٢، الكويت.
١١. ويستون، فرد، برجام، يوجين، (٢٠١٠)، التمويل الإداري، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ط/١.
١٢. حمود، سالم سوادي، (٢٠١٨)، المخاطر المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العراقية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، تمويل وبنوك.
١٣. موقع اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث (www.uabonline.org).
١٤. سليمان، محمد عبد الرحمن حسين، (٢٠١٩)، التمويل الإسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف القطرية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
١٥. عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٤)، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط/١.
١٦. عجام، هيثم صاحب، سعود، علي محمد، (٢٠٠٢)، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٧. قانون تنظيم العمل المصرفي في السودان لسنة (٢٠٠٤)
١٨. قحف، منذر، (٢٠٠٤)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد، ط/٣.
١٩. شفق عبد الماجد الطاهر، (٢٠١٧)، الصيغ الإسلامية ودورها في تمويل القطاعات الاقتصادية بالسودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Abdouli, (1991), Acces to Finance and collaterals, Islamic versus western Banking, Journal of King Abdulaziz University, Islamic Economic, fourth.
2. A.M. Abdeen & D.M. Shook, (1984), The Saudi Financial System, chi Chester, John Wiley.
3. Alfred Kamme, and Others, (2015), Islamic Finance- Opportunities Challenges, and Policy Options, Published International Monetary Fund, April.

4. Asmaa Jassim Mohammed, (2019), The role of Islamic banks in achieving the objectives of sustainable development Selected Arab Experiences with Reference to Iraq, Route Educational & Social Science Journal, Volume 6(6); June.
5. Amr Mohamed El Tiby Ahmed, (2011), Islamic Banking - How to Manage Risk and Improve Profitability, New Jersey, John Wiley & Sons Inc.
6. Eriotis, p.Nikolaos & Frangouli , Zoe & Ventoura , Zoe Profit Margin And Capital Structure, (1995), An Empirical Relationship , The Journal of Applied Business Research, Volume 18, Number.
7. Gitman, Lawrance, J, (2004), Principle of Managerial j; lkFinance, Twelfth ed, Person Education.
8. Jeter, D. C. and P. K. Chaney, (2012), Advance Accounting. New Jersy: John Wiley & Sons Ins.
9. Joshua Kennon, (2019), "Calculating Net Profit Margin" ،the balance, Retrieved May 31. Edited (www.thebalance.com).
10. Karsten, (1982), Islamic and Financial Intermediation, IMF staff papers, March.
11. Mary Keeqan, (2004), Management of Risk (Principles and concepts) The Orange book Working papers, October.
12. M.F. Khan, (1991), Time Value of Money and Discounting in Islamic perspective, Review of Islamic Economic 1(2).
13. Muhammad Farhan Sarwar, (2018), Impact of Profitability on Market Size of Islamic Banking of Pakistan, International Journal of Accounting Research, published date: Volume 6 • Issue 2 Oct 3.
14. Syeliya Md Zaini & others, (2018), The Impact of Adoption of Islamic Instruments (Ughods) on Profitability, The Case of Islamic Banks in Malaysia, International Journal of Engineering & Technology, 7 (4.29) 1-3.